الحياة
تجريبي

بارزاني يتعهد منع «تهديدات أمنية» لإيران

الإثنين، ٢٢ يناير/ كانون الثاني ٢٠١٨ (٠٠:٠٠ - بتوقيت غرينتش)

النسخة: الورقية – دولي

بغداد – «الحياة»

آخر تحديث: الإثنين، ٢٢ يناير/ كانون الثاني ٢٠١٨ (٠٠:٠٠ - بتوقيت غرينتش)

تعهد رئيس إقليم كردستان نيجرفان بارزاني «استخدام كل قوانا لمنع التهديدات الأمنية لإيران»، وذلك خلال زيارة هي الأولى على هذا المستوى لطهران منذ أزمة استفتاء الأكراد على الاستقلال، وتهدف إلى ترتيب العلاقة الثنائية بعد اتهامات وجهت إلى الإقليم بالمساعدة في التظاهرات الإيرانية الأخيرة. في غضون ذلك، حسمت المحكمة الاتحادية في العراق الجدل حول تأجيل الانتخابات البرلمانية، بتثبيت موعدها، فيما لا تزال المناقشات مستمرة لتأجيل انتخابات مجالس المحافظات.

وقال الرئيس الإيراني حسن روحاني، الذي استقبل بارزاني ونائبه أمس، إن «إقليم كردستان جزء مهم من العراق، ويضطلع بدور مهم في تعزيز أمنه واستقراره، ويجب الاهتمام بتعزيز التعاون الإقليمي لمواجهة سعي بعض القوى إلى زعزعة أمن المنطقة واستقرارها». في المقابل، نقلت وكالة «رويترز» عن بارزاني تأكيده أن الحدود الإيرانية - العراقية يجب أن تكون حدود صداقة وتنمية، وأن سلطات الإقليم لن تسمح باستخدام أراضيها لأي تهديد محتمل ضد إيران. وأضاف: «نريد دائماً عراقاً موحداً، ونعتقد بأن على جميع الأطراف التزام الدستور العراقي، والسعي إلى حل المشكلات في إطار الدستور».

وفي وقت سابق، التقى بارزاني أمين المجلس الأعلى للأمن القومي الإيراني علي شمخاني الذي عبّر عن قلقه من الغارات المتواصلة عبر الحدود التي يشنها متمردون أكراد إيرانيون من كردستان العراق. ونقلت الوكالة عن شمخاني قوله: «لا يمكن أن نقبل بأن تستخدم مجموعات معادية للثورة الأراضي الكردية لاغتيال جنودنا ومواطنينا، وتعود إلى المنطقة الكردية ثم تعلن مسؤوليتها عن تلك الأفعال في وسائل إعلام كردية رسمية». ونقلت الوكالة عن بارزاني قوله إن «توسيع أطر العلاقات والتعاون بين إيران وإقليم كردستان لن يتأثر بجهود المعارضين، وينبغي علينا استخدام كل قوانا لمنع التهديدات الأمنية ضد إيران».

من جهة أخرى، أعلنت المحكمة الاتحادية في العراق فتوى دستورية أمس ترفض أي تأجيل للانتخابات العامة التي حددتها الحكومة في 12 أيار (مايو) المقبل، وهو الموعد الذي يقع ضمن المهل الدستورية.

ويحدد الدستور العراقي في المادة 56 منه عمر مجلس النواب بأربع سنوات تقويمية تبدأ في اليوم الأول لانعقاده، على أن تتمّ الانتخابات قبل نهاية المدة بـ45 يوماً، ما يقطع

الطريق امام اقتراحات تاجيل الانتخابات لستة اشهر، كما اكد رئيس البرلمان سليم الجبوري الذي قال في بيان إن فتوى المحكمة الاتحادية أنهت الجدل حول موعد الانتخابات.

وما زال بإمكان القوى السنية والكردية التي طالبت بتأجيل الانتخابات أن تسعى إلى تأجيل انتخابات مجالس المحافظات المقرر أن تُنظم في يوم الانتخابات العامة، إذ لا تخضع هذه الانتخابات إلى مواعيد دستورية مقيدة، ما يتيح تأجيلها.

وأعلنت كتلة «تحالف القوى الوطنية» (السني) التي تطالب منذ أيام بتأجيل الانتخابات، احترام قرار المحكمة الاتحادية، وقال رئيس الكتلة صلاح الجبوري في بيان: «نحترم قرار المحكمة الاتحادية والدستور، لكن المحكمة استندت في قرارها إلى المواد القانونية، ولم تراع تخوفاتنا التي طالبنا من خلالها بتأجيل الانتخابات». وتابع: «نرى أن تؤجل انتخابات مجالس المحافظات في الوقت الحاضر لأن التخوفات لا تزال موجودة».

وتتركز مخاوف القوى السنية من الانتخابات على قضيتَيْ 3 ملايين نازح من مدن الموصل والأنبار وصلاح الدين وديالى وضواحي بغداد لم يعودوا إلى مدنهم إما بسبب تدميرها وعدم بدء خطة إعمارها، او لقيود قانونية.

لكن ملف سيطرة فصائل «الحشد الشعبي» على جزء مهم من أمن الأنبار، يُعد من أكثر القضايا التي تُناقش في الكواليس حساسية، إذ تتوقع أطراف سنية حزبية فرض نمط تصويت يصب لمصلحة القوى المتحالفة مع «الحشد الشعبي» في مناطقها، في مقابل توقع امتناع معظم السكان عن التصويت.

وكان المرجع الشيعي جواد الخالصي تبنى دعوات إلى مقاطعة الانتخابات البرلمانية، وهي الدعوة التي رفضها رجال دين آخرون. وتُعزى المقاطعة عموماً إلى عجز القوى السياسية عن توفير الأمن والخدمات، في مقابل سعيها، عبر قوانين الانتخابات وعمليات شراء الأصوات، إلى إعادة إنتاج الخريطة السياسية الحالية.